الحلقة الثانية

من كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وصلى الله على نبينا محمد الذي تركنا على المحجَّة البيضاء لا يزيغ عنها إلَّا هالك، وعلى آله وصحبه الذين اختارهم واصطفاهم وجعل الناجي منا من كان على طريقتهم وسلك سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد،

فبعد ما تبيَّن لك في (الحلقة الأولى) إجماع السلف الصالح بنقل الثقات العدول من أئمة السُّنة والحديث في كل زمانٍ ومكانٍ على أن للإيمان ثلاثة أركان (اعتقاد، وقول وعمل) لا يصح إيمان العبد إلَّا باجتماعها فيه، وأن تارك العمل بالكُلِّية مع القدرة عليه لا يصحّ إيمانه البتَّة لتركه ركنًا من أركانه.

فتأتي (الحلقة الثانية) لتُبيِّن لك إجماع المرجئة - على شتَّى فرقها وطوائفها ومناهجها من المتقدمين منهم والمعاصرين - على اعتبار أن العمل شرط كمال في الإيمان، وأنه فرع من فروعه، وإسقاط ركنيته، وتصحيح إيمان العبد بدون عمل يعمله.

فهما في كفتين من كفَّتي الميزان:

الكفَّة الأولى: فيها القائلون برُكنية العمل وعدم قبول إيمان العبد بدونه، وهم أئمة السُّنة من السلف الصالح ومن سار على طريقتهم كما تقدم ذكر أسمائهم.

والكفَّة الثانية: وفيها القائلون بأن العمل فرع من فروع الإيمان، وشرط كمال فيه، يصح إيمان العبد بدونه، ويكون تاركه من أهل الشفاعة ومصيره إلى الجنة وإن مات وهو تارك للصلاة وسائر أركان الإسلام غير الشهادتين.

فاختر لنفسك أي الكفتين شئت، وضع اسمك مع أي الفريقين شئت.

قال تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ [الإسراء:٧١]

فَصْلٌ

اتباع كثير من المتأخرين لمذهب المرجئة والجهمية في الإيمان وإسقاط ركنية العمل منه وتصحيحهم إيمان العبد بدون عمل وقولهم: إن العمل شرط كمال في الإيمان

اعلم وفقك الله لاتباع السُّنَّة أن كثيرًا من المتأخِّرين من المفسرين والمشتغلين بالحديث قد سلكوا في أبواب الإيمان مسلك المرجئة والجهمية والأشاعرة في إسقاط العمل من الإيمان وتصحيح إيمان العبد بدون عمل يعمله، وذلك بجعلهم العمل (شرط كمال في الإيمان) و(فرعًا من فروعه)، والأغرب من ذلك رميهم لمن جعل العمل ركنًا من أركان الإيمان لا يصح إيمان العبد إلَّا به بأنه من الخوارج المارقين!

فهم في الظاهر موافقون لقول السلف الأوائل وفي حقيقة قولهم مناقضون له وموافقون لقول المرجئة الأوائل.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «النبوات» (١/ ٥٨٠): وأما الأشعري فالمعروف عنه، وعن أصحابه: أنهم يوافقون جهمًا في قوله في الإيمان، وأنه مجرَّد تصديق القلب، أو معرفة القلب؛ لكن قد يظهرون مع ذلك قول أهل الحديث، ويتأولونه. اهـ.

وقال أيضًا في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦٤): وكثير من المتأخِّرين لا يُميِّزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظِّم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف. اهـ.

وقال الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته إلى عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف في «الدرر السنية» (١/ ٥٠ ـ ٥١):

ومما يُهوِّن عليك مخالفة من خالف الحقَّ وإن كان من أعلم الناس وأذكاهم وأعظمهم جاهًا ولو اتبعه أكثر الناس، ما وقع في هذه الأُمة من افتراقهم في أصول الدين وصفات الله تعالى، وغالب من يدَّعي المعرفة وما عليه المتكلِّمون، وتسميتهم طريقة رسول الله ﷺ: (حشوًا)، و(تشبيهًا)، و(تجسيمًا)، مع أنك إذا طالعت كتابًا من كُتب الكلام ـ مع كونه يزعم أن هذا واجب على كل واحدٍ وهو أصل الدين ـ تجد الكتاب من أوَّله إلى آخره لا يستدلّ على مسألة منه بآيةٍ من كتاب الله، ولا حديثٍ عن رسول الله ﷺ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يذكره ليحرِّفه عن مواضعه.

وهم معترفون: أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي بل من عقولهم، ومُعترفون أنهم مُخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في «فتح الباري» في مسألة الإيمانِ على قول البخاري: (وهو قولٌ وعمل، ويزيد وينقص)، فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخّرين ولم يردَّه!. اهـ.

وقال الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «الدرر السنية» (١٢/ ٧ ـ ٨) في معرض بيان منزلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في العلم: وحضر مشايخ الأحساء، ومن أعظمهم: عبد الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلب منه أن يحضر الأول من «فتح الباري» على البخاري، ويبين له ما غلط فيه الحافظ في (مسألة الإيمان)، وبيَّن أن الأشاعرة خالفوا ما صدَّر به البخاري كتابه من الأحاديث والآثار. اهـ.

وقال أيضًا في «الدرر السنية» (١١/ ١٧١) وهو يتكلم عن البيضاوي، وأبي السعود، والقسطلاني وغيرهم من متأخري الأشاعرة: (وأما هؤلاء الذين ذكرهم من المفسرين، فإنهم من المتأخرين الذين نشؤوا في اغتراب من الدين. والمتأخرون: يغلب عليهم الاعتماد على عبارات أهل الكلام، مخالفة لما عليه السلف وأئمة الإسلام **من الإرجاء**، ونفي حكمة الله، وتأويل صفات الله، وسلب معانيها، ما يقارب ما في كشاف الزمخشري، والإرجاء والجبر يقابل ما فيه من نفي القدر، وكلاهما في طرفي نقيض، وكل واحد خالف ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة في ذلك. اهـ.

فهذا حال كثير من المتأخِّرين في أبواب الإيمان ينقل كلام السلف الأوائل ظنًّا منه أنه موافق له، وهو في حقيقة الأمر إنما ينقضه ويتأوله حتى يصير موافقًا لقول المرجئة، وإليك بعض الشواهد على هذا من كلامهم، مع التذكير بأمر مهم هو أن هؤلاء على اختلاف مشاربهم واعتقاداتهم من مرجئة وجهمية وأشعرية وغيرهم وإن اختلفوا في حقيقة الإيمان وما يكون به العبد مؤمنًا إلَّا أنهم قد اتفقوا جميعًا على إخراج الأعمال من الإيمان، وتصحيح إيمان العبد من دونها.

ومن أمثلة كلامهم على هذه المسألة:

١ ـ قال الطحاوي (٣٢١هـ) في «عقيدته»: والإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، وبجميع ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق.

والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى. اهـ.

قلت: لم يذكر أن العمل من الإيمان؛ لأنه قرَّر في أول عقيدته أن

يجري على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وسيأتي بيان أنهم من أئمة المرجئة.

٢ ـ قال أبو الحسن الأشعري (٣٥٠هـ): الإيمان هو التصديق بالجنان، وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه، فمن صدَّق بالقلب؛ أي: أقرَّ بوحدانية الله تعالى، واعترف بالرسل تصديقًا لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب صحَّ إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنًا ناجيًا. اهـ.

[«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٠١)]

قلت: وهذا قول الجهمية في الإيمان، فإن الإيمان عندهم مجرد التصديق والمعرفة فقط، من غير كلام ولا عمل، كما سيأتي بيان مذهبهم في الإيمان وموافقة الأشاعرة لهم.

٣ ـ قال ابن حزم (٤٥٦هـ) في «المحلى» (٧٩): ومن ضيّع الأعمال كلها: فهو مؤمنٌ عاصٍ، ناقص الإيمان لا يكفر. اهـ.

وقال في «الدُّرة فيما يجب اعتقاده»: وإنما لم يكفر من ترك العمل وكفر من ترك القول؛ لأن رسول الله ﷺ حكم بالكفر على من أبى القول وإن كان عالمًا بصحَّة الإيمان بقلبه، وحكم بالخروج من النار لمن آمن بقلبه وقال بلسانه وإن لم يعمل خيرًا قط. اهـ.

٤ ـ قال البيهقي في «الاعتقاد» (ص١٧٥): ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن اسم الإيمان يجمع الطاعات فرضها ونفلها، وأنها على ثلاثة أقسام:

أ ـ فقسمٌ يكفر بتركه، وهو اعتقاد ما يجب اعتقاده والإقرار بما اعتقده.

[قلت: هذا على قول الجهمية في حصر الكفر في الاعتقاد، وأما

أهل السُّنَّة فالكفر عندهم يكون بالقول، والفعل، والاعتقاد كما سيأتي].

ب ـ وقسمٌ يفسق بتركه أو يعصي ولا يكفر به إذا لم يجحده، وهو مفروض الطاعات كالصلاة والزكاة والصيام والحج واجتناب المحارم.

ج ـ وقسمٌ يكون بتركه مخطئًا للأفضل غير فاسق ولا كافر، وهو ما يكون من العبادات تطوعًا. اهـ.

٥ ـ قال القاضي عياض المالكي (٥٤٤هـ) ـ وهو من أئمة الأشاعرة ـ في «المعلم شرح مسلم» (١/ ٢٠٣) وهو يتكلم عن الإيمان: .. حقيقته في وضع اللغة: التصديق، وفي عرف الشرع: التصديق بالقلب واللسان، فإذا حصل هذا: حصل الإيمان المنجي من الخلود فى النار؛ **لكن كماله المُنجي** من دخولها رأسًا بكمال خصال الإسلام. اهـ.

٦ ـ قال الشهرستاني (٥٤٧هـ) في «نهاية الإقدام في علم الكلام» (ص٤٧٥): فعُلم قطعًا أن العمل غير داخل في الإيمان ركنًا مقومًا له حتى يقال بعدمه: يكفر ويخرج من الإيمان في الحال، ويُعذَّب ويُخلَّد في النار في ثاني الحال، وغير خارج عن الإيمان تكليفًا لازمًا له حتى يقال بعدمه: لا يستحق لومًا وزجرًا في الحال، ولا استوجب عقابًا وجزاء في المآل. اهـ.

٧ ـ قال الغزالي (٥٠٥هـ) في «قواعد العقائد» (ص٢٥٨): فإن قلت: فقد مال الاختيار إلى أن الإيمان حاصل دون العمل، وقد اشتهر عن السلف قولهم: (الإيمان عقد، وقول، وعمل) فما معناه؟

قلنا: لا يبعد أن يُعد العمل من الإيمان؛ لأنه **مُكمِّل** له ومُتمِّم. اهـ.

٨ ـ قال العزُّ بن عبد السلام (٦٦٠هـ) ـ وهو من أئمة الأشاعرة ـ في بيانه لحقيقة الإيمان أنه: تصديق القلب بما أوجب الرب التصديق به وهذا هو الإيمان الحقيقي.

أما الإيمان المجازي: فهو عبارة عن فعل كل طاعة وترك كل معصية؛ لأنهما مسببان عن الإيمان الحقيقي.

والإيمان الحقيقي محلّه القلب، والإيمان المجازي محله القلوب والأركان. اهـ.

[«الفتاوى الموصلية» (ص٧١)، و«معنى الإيمان والإسلام» (ص٩)]

٩ ـ قال النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في «شرح مسلم» (٢/ ٤): أصل الإيمان في اللغة: التصديق، وفي الشرع: تصديق القلب واللسان وظواهر الشرع تطلقه على الأعمال كما وقع هنا «**أفضلها: لا إله إلا الله، وآخرها: إماطة الأذى عن الطريق**»، وقد قدمنا أن كمال الإيمان بالأعمال وتمامه بالطاعات. اهـ.

١٠ ـ قال الكرماني (٧٨٦هـ) في «شرحه للصحيح» (١/ ٧٧): أما عندنا [يعني: الأشاعرة] فالإيمان هو بالكلمة، فإذا قالها حكمنا بإيمانه اتفاقًا بلا خلاف، ثم لا يعقل أن النزاع في نفس الإيمان، وأما **الكمال** فإنه لا بُدَّ فيه من الثلاثة إجماعًا. اهـ.

يعني: القول والعمل والتصديق.

١١ ـ قال السُّبكي الشافعي (٧٧١هـ) في «السيف المسلول» (ص٤١٢): مذهب السلف: أن الإيمان معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، وأنه يزيد وينقص، وأنه لا ينتفي بانتفاء الأعمال. اهـ.

وسُئل في «الفتاوى الحديثية» (٥٤ ـ ٥٥): هل الأعمال داخلة في مسمى الإيمان؟ فقال: اشتهر على ألسنة السلف دخول الأعمال [يعني: في الإيمان]. . لكن لا يلزم من عَدَمِها عدمه. . وقال: إن عُدِمَ العمل لم يُعدم الإيمان. اهـ.

١٢ ـ قال ابن حجر (٨٥٢هـ) في «الفتح» (١/ ٤٦): فالسلف

قالوا: هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك **أن الأعمال شرط في كماله**.

وقال: والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله. اهـ.

١٣ ـ قال العيني الحنفي في «عمدة القاري» (٨٥٥هـ) (١/ ١٠٩): . . أما عندنا: فالإيمان هو بالكلمة، فإذا قالها حكمنا بإيمانه اتفاقًا بلا خلاف، ثم لا تغفل أن النزاع في نفس الإيمان، **وأما الكمال فإنه** لا بُدَّ فيه من الثلاثة إجماعًا. اهـ.

١٤ ـ قال القسطلاني (٩٢٣هـ) في «إرشاد الساري» (١/ ٨٦): قول السلف: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن **الأعمال شرط كماله**. اهـ.

١٥ ـ قال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) في «التعريف في الأصلين والتصوف» (ص١١٧): والإيمان: التصديق مما علم من الدين ضرورة إجمالًا في الإجمالي، وتفصيلًا في التفصيلي. . وشرط خروج القادر عن عهدة التكليف به تلفظه وإلَّا خُلِّد في النار بإجماع أهل السُّنَّة. قاله النووي؛ لكن مال جمع من المحققين إلى نجاته نظرًا لإيمان قلبه، والنطق بهما باللسان، وطاعة الجوارح غير داخلة بل هي **شرط لكمال** الإيمان. اهـ.

وقال في «المنح المكية» (٣/ ١٣٤٠): الأعمال من الإيمان عندنا إجماعًا كأكثر المحدثين؛ **أي: كماله**. اهـ.

١٦ ـ قال مُلا علي قاري الحنفي الماتريدي (١٠١٤هـ) في «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٣٢٠٩): فإن نفس الإيمان وجوهره **لا يتجزأ**، أو **إنما كماله** أن ينضم إليه وجود الأعمال الصالحة؛ لأن الله تعالى حيث مدح

المؤمنين الكاملين عطف الأعمال على الإيمان، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧] ومن المعلوم أن الأصل في العطف التغاير، وأما كون الأعمال جزء الإيمان حقيقة، فإنما هو مذهب الخوارج والمعتزلة.

وقال في «شرح الفقه الأكبر» (ص١٠٣): وأما العمل بالأركان فهو **كمال الإيمان** وجمال الإحسان.اهـ.

١٧ ـ قال البيجوري الأشعري (١٢٧٧هـ) في «شرح جوهرة التوحيد» (ص٧٢): .. **والعمل شرط كمال** من المختار عند أهل السُّنَّة [يعني: الأشاعرة] فمن أتى به فقد حصَّل الكمال، ومن تركه فهو مؤمن، لكنه فوَّت على نفسه الكمال إذا لم يكن استحلال أو عناد للشارع أو شك في مشروعيته، وإلَّا فهو كافر فيما علم من الدين بالضرورة.اهـ.

١٨ ـ قال الصاوي في «شرحه للجوهرة» (ص١٣٢): لأن المختار عند أهل السُّنَّة [يعني: الأشاعرة] أن الأعمال الصالحة **شرط كمال** للإيمان.اهـ.

١٩ ـ قال أحمد النفراوي المالكي الأشعري (١١٢٦هـ) في «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (١/٩٣): .. أشار بهذا المصنف إلى دفع ما يتوهم من أن الأعمال شرط في صحة الإيمان وليس كذلك، بل المعتمد أن **عمل الجوارح شرط في كمال الإيمان** على كلام أهل السُّنَّة.

وقال: .. والحاصل أن الأعمال جزء من الإيمان الكامل.اهـ.

٢٠ ـ قال الكوثري الحنفي الجهمي (١٣٧١هـ): .. عمل الجوارح من **كمال الإيمان** لا أنه جزء من ماهية الإيمان لئلا يلزم الانزلاق إلى مذهب المعتزلة والخوارج.اهـ.

[تعليقه على «الرد على أهل الأهواء» للملطي (ص٤١)]

٢١ ـ قال أحمد حجازي السقا الأشعري في «البيان في علم التوحيد» (٢/ ٣٧): وعلى مذهب الأشاعرة تكون الأعمال **شرط كمال للإيمان**، ولا يفقد الإيمان بفقدها. اهـ.

فهذه بعض أقوال المتأخرين من المرجئة والجهمية والأشاعرة وأهل الكلام المخالفين لأهل السُّنَّة في هذه المسائل العظيمة في أبواب الاعتقاد، قد اتفقوا جميعًا على عدم اعتبار لزوم العمل في حقيقة الإيمان، فيصح عند جميعهم ـ على اختلاف مذاهبهم ـ إيمان العبد ولو لم يأت بالأعمال الصالحة مع القدرة عليها، فخرجوا بذلك عن الحق وأهله، ونقضوا أصول أئمة مذاهبهم الذين ينتسبون إليهم.

وأما قولهم: (أن العمل شرط كمال في الإيمان وفرع من فروعه) فهو قول محدث لم يؤثر عن أحد من أئمة السلف والسُّنَّة المتقدِّمين.

فدعوى أن السلف جعلوا الأعمال (شرط كمال) في الإيمان من الكذب عليهم لا يقبل ممن قاله كائنًا من كان.

ومن البليَّة أن هذا المذهب الرديء لا زال يسري في الناس إلى زماننا هذا، إذ انتحله بعض المعاصرين فصاروا يُقرِّرونه في كتبهم ودروسهم على أنه عقيدة أهل الحديث والسُّنَّة، فانتشر بسببهم مذهب المرجئة بين طلبة العلم وعوام الناس، والله المستعان، ومن أمثلته:

٢٢ ـ قال الألباني في «حكم تارك الصلاة» (ص٤١): الأعمال الصالحة كلها **شرط كمال** عند أهل السُّنَّة خلافًا للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار مع تصريح الخوارج بتكفيرهم.

فلو قال قائل: بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مُخلَّد في النار فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة. اهـ.

قلت: هذا بعينه كلام الأشاعرة كما تقدم نقله قريبًا، ولهذا علَّق علي الحلبي على هذه الجملة، فقال: انظر لزامًا: «فتح الباري»!!

فأحال إلى كلام الأشاعرة مؤكِّدًا موافقته لعقيدتهم في هذه المسألة!

ـ وقال الألباني: الذي فهمناه من أدلة الكتاب والسُّنَّة ومن أقوال الأئمة من صحابة وتابعين وأئمة مجتهدين أن ما جاوز العمل القلبي وتعدَّاه إلى ما يتعلق بالعمل البدني فهو **شرط كمال وليس شرط صحة**.

[«موسوعة الألباني» (٤/ ١٥٥)]

ـ وسُئل: هل صحيح أن من مات على التوحيد وإن لم يعمل بمقتضاه ـ وأول مقتضى التوحيد: إقامة الصلاة ـ هل يكفر ويخلد مع الخالد الكافر في نار جهنم أم لا؟

فأجاب: السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط **كمال في الإيمان**، ولم يجعلوه شرط صحة خلافًا للخوارج. اهـ.

[«موسوعة الألباني» (٥/ ٦٣٦)]

وقد بيَّن د. محمد أبو رحيِّم ـ وهو أحد كبار طلاب الألباني ـ في كتاب له سماه: «حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني»، قدَّم لهذا الكتاب محمد شقرة ـ وهو كذلك من كبار طلابه ـ بأن الإيمان عنده: (قول واعتقاد وعمل، والعمل شرط في كماله). وقال: هذا هو تعريف الإيمان عند الشيخ الألباني الذي لا مَحيد عنه عند من يعقل العربية ويعرف كلام العرب.

ثم بيَّن أنه تأثَّر بقول ابن حجر في هذه المسألة وذلك لمكانة ابن حجر عنده في قواعده وأصوله الحديثية!

وقال كذلك في «التعليقات الجلية في الترددات الألبانية في حكم تارك الصلاة» (ص٤٢):

لقد حدَّد الشيخ موقفه بوضوحٍ من الأعمال كلها فلم يجعلها شرطًا في صحَّة الإيمان أو شرطًا في كماله، بل جزم بأن الأعمال كلها شرط في كمال الإيمان، وليته اكتفى بذلك، بل غالط حقيقة الأمر بنسبة ذلك إلى أهل السُّنَّة والجماعة، وأهل السُّنَّة من نسبته براء، ولو عرضنا رأيه على منهج المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة لوجدناه موافقًا للأشاعرة، فقد بيَّن البيجوري أن المختار عند أهل السُّنَّة والجماعة (وهم عنده الأشاعرة) في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال الإيمان، «تحفة المريد» (ص٤٧). اهـ.

وقال (ص٤٣): حديث الشفاعة الذي عناه الشيخ هو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وليس فيه ما يدل على فهمه ـ كما سبق لنا بيان ذلك ـ فمن قال بكفر تارك الصلاة فقد وافق إجماع الصحابة رضي الله عنهم بإقرار الشيخ نفسه، كما وافق ما نصَّت عليه أحاديث الشفاعة، وإذا كان الصحابة رضي الله عنهم قد أجمعوا على كفر تارك الصلاة، وأنه مخلد في النار، فهل يقبل الشيخ لنفسه أن يقال عنهم: إنهم قد التقوا مع الخوارج في بعض أقوالهم!! **هذه واحدة!**

وأما الثانية: فأنا أجزم أن الصحابة ماتوا وما ناقشوا مصطلح: شرط الصحة وشرط الكمال، وأن إجماعهم ما كان إلا عن فهمهم للكتاب، وما علموه من نبينا صلى الله عليه وسلم.

وأما ثالثة الأثافي: فكم كنت أتمنى أن لا يشغب الشيخ على مخالفيه ـ أهل السُّنَّة والجماعة ـ بمثل هذه الأوصاف. اهـ.

وقد حاول بعض الطلبة أن يدافع عن الألباني في هذه المسألة مبينًا أن الحق والصواب هو ما ذهب إليه من أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، فكتب كتابًا في تقرير ذلك وسماه: «ضبط الضوابط»، فقال فيه:

أن الشيخ [يعني: الألباني] صرَّح أن منهج أهل السُّنَّة أن العمل الظاهر شرط كمال للإيمان وليس شرط صحة، وأن تارك الصلاة لا يكفر كفرًا أكبر يخرج عن الملة.. وأما ما ذكر من أن العمل الظاهر شرط كمال في الإيمان فهو الحق وإن أبى من أبى).

قلت: قد ناقض هذا الكاتب نفسه وهو لا يشعر حينما قرَّر في كتابه هذا أن الإيمان قول وعمل فوافق أهل السُّنَّة لفظًا وخالفهم معنى.

وقد عُرض هذا الكتاب على اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ فأصدروا فيه بيانًا وتحذيرًا، فقالوا: اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الكتاب الموسوم بـ: «ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه»، تأليف المدعو/أحمد بن صالح الزهراني، فوجدته كتابًا يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم؛ لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلة في حقيقة الإيمان.

وهذا خلاف ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة: من أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وعليه: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وترويجه، ويجب على مؤلفه وناشره التوبة إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ونحذر المسلمين مما احتواه هذا الكتاب من المذهب الباطل حمايةً لعقيدتهم واستبراءً لدينهم، كما نحذر من اتباع زلات العلماء فضلًا عن غيرهم من صغار الطلبة.. إلخ

٢٣ ـ قال ربيع المدخلي: قول القلب واللسان وعمل القلب أصول، لا يصح ثبوت الإيمان الناقص أو الكامل إلّا بها، بينما (**أعمال الجوارح كمال**)، فيصحّ بدونها ثبوت الإيمان الناقص دون الكامل.اهـ.

ـ وقال: أنا أقول بقول السلف: إن الإيمان أصل والعمل كمال، وأحيانًا يقولون: فرع.اهـ.

قلت: ليس هذا بقول السلف إنما هو قول من تقدم النقل عنهم من أهل الكلام من المرجئة والجهمية والأشاعرة وغيرهم وهؤلاء هم سلفه في هذه المسألة! وانظر (ص٥١) في اتهام الشيخ الفوزان من قال ذلك بالكذب!

ـ وقال فيمن ألزمه بأنه يصح عنده إيمان العبد من غير عمل الجوارح: هذا الإلزام موجَّه لأهل السُّنَّة وعلمائهم الذين صرَّحوا وصرَّحوا بأن الإيمان أصل والعمل فرع، وأحيانًا يقولون: كمال.اهـ.

قلت: والعلماء الذين صرَّحو وصرحوا بذلك تقدم ذكرهم وأنهم من المخالفين لأهل السُّنَّة في أكثر أبواب الاعتقاد، وأما علماء السُّنَّة والسلف فقالوا: العمل من الإيمان ولا يصح الإيمان إلَّا به.

ـ وقال: قول أهل السُّنَّة: (الإيمان أصل، والعمل كمال أو فرع)، مثل قولهم: (الإيمان قول وعمل)، لا يشغب بهما أو بأحدهما إلَّا صاحب فتن وهوى.اهـ.

ـ وقال في ردِّه على من قال: (إن السلف الصالح يقولون: الإيمان قول وعمل، لا يصح القول من غير عمل، كما أنه لا يصح العمل من غير قول): الواقع أن الذي يقول بهذا القول أو ما في معناه هم قِلَّة.اهـ.

ثم أبطل القول بأن السلف الصالح مجمعون على ذلك! وسيأتي قريبًا نقل كلامهم وإبطال ما ادعاه من أنهم قِلَّة.

ـ وقال: من لم يصلِّ من المسلمين في مشيئة الله ـ إذا كان موحِّدًا مؤمنًا بما جاء به محمد ﷺ، مصدِّقًا مقرًّا وإن لم يعمل، وهذا يرد قول المعتزلة والخوارج بأسرها، ألا ترى أن المقرَّ بالإسلام في حين دخوله فيه ـ يكون مسلمًا قبل الدخول في عمل الصلاة وصوم رمضان بإقراره واعتقاده وعقدة نيته، فمن جهة النظر لا يجب أن يكون كافرًا إلَّا برفع ما كان به مسلمًا ـ **وهو الجحود لما كان قد أقرَّ به واعتقده** .اهـ.

وقد نشر مقالات طويلة في تقرير مذهبه هذا الذي هو حقيقة مذهب المرجئة وأهل الكلام كما سبق النقل عنهم، وأكثر الانتصار له، ووصم كل من لم يوافقه عليه بالخروج والبدعة، ففي مقال له بعنوان: (هل يجوز أن يُرمَى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعملَ كمال (فرعٌ)؟: قال: واليوم نحن مع أصلٍ من أصولهم الهدَّامة ألا وهو أن من يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال (فرع) فهو مرجئ، وبهذا الأصل الهدام يهدمون أهل السُّنَّة وعلماءهم!

وقال: لا يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: (إن الإيمان أصل وفرع)؛ لأن هذا يقتضي تضليل علماء الأمة.اهـ.

ثم أخذ ينقل نقولات طويلة عن بعض أهل السُّنَّة كالمروزي، وابن منده، وابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب رحمهم الله وغيرهم ويفسِّرها على ما ذهب إليه من هذا المذهب الإرجائي.

ويكفي في بيان فساد ما ذهب إليه باختصارٍ أن هؤلاء الذين أكثر من نقل كلامهم واحتجَّ بهم على إسقاط ركنية العمل هم يكفِّرون تارك الصلاة كسلًا وتهاونًا، وينقلون إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، وهو يخالفهم في ذلك ولا يُقرُّهم عليه!

فإن ثبت عنهم ما فهمه هو من كلامهم من أن العمل فرع لا أصل في الإيمان فإنهم قرروا أن من لم يُصلِّ فقد ترك أصلًا من أصول الإيمان لا يصح إيمان العبد بتركه، وهذا ما لا سبيل له إلى تأويله أو تحريفه إلَّا بالتمحل والتعسُّف.

وقد يقال كذلك: إن تسميتهم أعمال الجوارح فرعًا من فروع الإيمان لا يعني عندهم أن تركها بالكلية لا يقتضي الكفر؛ لأنهم يكفِّرون تارك الصلاة، وينقلون إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فهي عندهم من

فروع الإيمان اللازمة التي ينتفي إيمان القلب بانتفائها، كما سيأتي بيان ذلك في فصل مستقل.

وهذه الأقوال وغيرها مشهورة عنه، قد نشرها في موقعه الرسمي على (الشبكة العنكبوتية)، ولا يزال إلى يومنا هذا جادًّا في نشر هذا المذهب والدعوة إليه، والله المستعان.

ومن تلك المقالات التي قرَّر فيها هذا المذهب الإرجائي: (هل يجوز أن يُرمَى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعملَ كمال (فرعٌ)؟)، ومقاله: (متعالم مغرور..)، ومقاله: (أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج..)[1]، وغير ذلك.

وقد جُمعت بعض هذه المقالات في كتابٍ مستقل، وعُرض هذا الكتاب على (اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية)، فأصدرت اللجنة فيه الفتوى التالية: إشارة للاستفتاء المقيد في الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٣٥٠١٢٧٢٣)، وتاريخ (٢٠/٧/١٤٣٥هـ)، المرفق به (المقالات الأثرية في الرد على شبهات الحدادية) للدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

أفيدك أنه سبق صدور عدد من الفتاوى في الرد على مثل هذه المسألة من اللجنة الدائمة للفتوى مرفق نسخ منها، وفيها الكفاية إن شاء الله في رد مثل هذه التوجُّهات. اهـ.

وقد أرفقوا بهذا الخطاب فتوى في التحذير من المرجئة، وفيه: . .

(١) اتهام من قال بركنية العمل بمذهب الخوارج تهمة قديمة كما تقدم قريبًا نقل كلام كثير من المتأخرين من الجهمية والأشاعرة وأهل الكلام في ذلك، وسيأتي قريبًا الفرق بين أهل السُّنَّة والخوارج في هذه المسألة التي خلط فيها كثير من المتأخرين بين المذهبين.

هذا واللجنة الدائمة إذ تُبين ذلك، فإنها تنهى وتُحذِّر من الجدال في أصول العقيدة؛ لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة، وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح، وأئمة الدين المبنية على الكتاب والسُّنة وأقوال السلف، وتحذر من الرجوع إلى الكتب المخالفة لذلك، وإلى الكتب الحديثة الصادرة **عن أناس متعالمين** لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصيلة، وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصل الاعتقاد، وتبنَّوا مذهب المرجئة، ونسبوه ظلمًا إلى أهل السُّنة والجماعة، ولبَّسوا بذلك على الناس، وعززوه عدوانًا بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره من أئمة السلف بالنقول المبتورة، وبمتشابه القول، وعدم ردِّه إلى المحكم من كلامهم، وإنَّا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم، وأن يثوبوا إلى رشدهم، ولا يصدعوا الصف بهذا المذهب الضال، واللجنة أيضًا تحذر المسلمين من الاغترار والوقوع في شراك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين أهل السُّنة والجماعة.اهـ.

واعلم أن ربيعًا كان موافقًا لأهل السُّنَّة في الحكم على تارك العمل بالكلية بالكفر والخروج من الإسلام، فقد كان يقول: (فقد صرَّحتُ مرارًا بتكفير تارك العمل).

وقال: أنا قلت مرارًا: (إن تارك العمل بالكلية كافر زنديق).

[انظر: «إتحاف أهل الصدق والعرفان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإيمان»]

غير أنه آثر عليه مذهب المرجئة الذي قام الآن ولم يقعد في نصرته، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وتتبع أقوال المعاصرين الموافقين للمرجئة يطول لكثرتها، وأسأل الله أن يبصرنا بديننا، وأن يثبتنا على الإسلام والسُّنَّة حتى الممات.

الحلقة الثالثة

فَصْلٌ

في رد أهل العلم المعاصرين على من زعم أن الإيمان شرط كمال فيه وفرع من فروعه يصح إيمان العبد بدونه